

المدير العام



غيرد مولر، المدير العام، اليونيدو

شغل غيرد مولر، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) منذ 10 كانون الأول/ديسمبر 2021، عدة مناصب قيادية باكرا في مسيرته المهنية، ولديه سنوات عديدة من الخبرة في مجالات التعاون الإنمائي والاستدامة والمؤسسات المتعددة الأطراف والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وكان تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، وإعلان بيجين بشأن المساواة بين الجنسين ضمن المجالات الرئيسية لعمله طوال مسيرته.

وبصفته مديرا عاما لليونيدو، قام بتنفيذ إصلاحات مهمة مسترشدا بشعار "التقدم عن طريق الابتكار" لتعزيز عمل اليونيدو من أجل تحقيق المزيد من الكفاءة وتحقيق أثر أكبر. ونتيجة لذلك، رحبت اليونيدو بثلاث دول أعضاء جديدة خلال العامين الماضيين، وحشدت أموالا جديدة محققة بذلك رقما قياسيا جديدا في عام 2023، وزادت بشكل ملحوظ من تنفيذ وتقديم التعاون التقني بنسبة 25 في المائة. وعلاوة على ذلك، قام بتعزيز التعاون مع القطاع الخاص، مما أدى إلى إقامة 29 شراكة استراتيجية جديدة بين القطاعين العام والخاص في عام 2023 وحده.

وتحت قيادة مولر، صقلت اليونيدو أيضا مجالات تركيزها:

القضاء على الجوع من خلال دعم النظم الغذائية المستدامة، والتكنولوجيا الزراعية الحديثة والأعمال التجارية الزراعية، وإدارة فواقد ما بعد الحصاد، والزراعة المتجددة المراعية للمناخ، فضلا عن زيادة الإنتاجية وتوليد الدخل من خلال إضافة القيمة المحلية وخلق فرص العمل.

التصدي لتغير المناخ من خلال تعزيز الطاقة النظيفة، وإزالة الكربون من الصناعات، والتكنولوجيات القادرة على التكيف مع المناخ ذات الكفاءة من حيث استهلاك الطاقة بغرض توجيه التنمية الاقتصادية والصناعية المنخفضة الانبعاثات.

دعم سلاسل الإمداد العادلة والمستدامة لكي يتسنى للمنتجين في البلدان النامية الحصول على صفقة عادلة، ويتم الحفاظ على الموارد الطبيعية الشحيحة، ويُضاف المزيد من القيمة محليا من خلال التصنيع.

وتتمثل رؤيته لمستقبل الصناعة من أجل التنمية في شراكة متجددة وأقوى من أي وقت مضى بين البلدان النامية والناشئة والصناعية. وقبل كل شيء تحقيق عولمة عادلة، تقوم فيها صناعة حديثة ومستدامة تنتج سلعا عالية القيمة محليا، وتخلق وظائف لائقة، وتحقق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، مع خفض الانبعاثات والحفاظ على البيئة.

وفي عام 2013، عين وزيرا اتحاديا للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا، وبقي في ذلك المنصب حتى كانون الأول/ديسمبر 2021. وبصفته وزيرا للتنمية، وضع ألمانيا بشكل ملحوظ كشريك قوي وموثوق به للبلدان النامية.

وخلال فترة ولايته الوزارية، زادت المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) لألمانيا بشكل كبير لتصل إلى 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمرة الأولى، وذلك أيضا استنادا إلى حشد الاستثمارات الخاصة من خلال نماذج تمويل جديدة. وقد ضاعف المبالغ المخصصة للبرامج الدولية للعمل المناخي وطور أدوات جديدة للتأمين ضد مخاطر المناخ وأنشأ مؤسسة تابعة للقطاع الخاص للعمل المناخي الطوعي. وباعتباره مناصرا قويا للتجارة العادلة والتعاون مع القطاع الخاص، فقد أنشأ أول علامة اعتماد تديرها الحكومة للمنسوجات المستدامة، واستحدث تشريعات في ألمانيا والاتحاد الأوروبي بشأن العناية الواجبة للشركات فيما يتعلق بالمعايير الاجتماعية والبيئية عبر سلاسل الإمداد العالمية.

وقد عمل في السابق كنائب وزير في الوزارة الاتحادية للأغذية والزراعة وحماية المستهلك، وكان مسؤولا عن العلاقات الدولية ومشاريع التنمية وشؤون الأغذية العالمية.

وبين عامي 1994 و2021، شغل منصب نائب في برلمان جمهورية ألمانيا الاتحادية، وشمل ذلك عضوية لجنة الشؤون الخارجية ولجنة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وشغل في الفترة من عام 1989 إلى عام 1994 منصب نائب في البرلمان الأوروبي، كان خلالها عضوا في الجمعية البرلمانية المشتركة لدول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي (ACP-EU).

وبين عامي 1980 و1989، عمل مدرسا في المدارس المهنية وموظفا مدنيا في وزارة الشؤون الاقتصادية البافارية.